



Sudanese  
paper

## تسوية النزاعات في السودان

ورقة عمل أعدها

جون دور ماجوك

رئيس لجنة السلام بالإنابة

مجلس الولايات

جمهورية السودان

اجتماع لجنة السلام وحل النزاعات المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ  
والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

الجمعية الوطنية – ابوجا – نيجيريا

11-13 ديسمبر 2007

جمهورية السودان  
مجلس الولايات  
تسوية النزاع في السودان

سيتم تقديم هذه الورقة بواسطة الوفد السوداني ضمن لجنة السلام ومؤتمر حل النزاعات المنعقد في أبوجا بنيجيريا خلال الفترة من 11 إلى 13 ديسمبر 2007م. إن السودان هو أكبر دولة في أفريقيا من حيث المساحة حيث تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلومتر مربع ويبلغ التعداد السكاني (33) مليون نسمة تبعاً للتعداد السكاني لعام 1993م. ويسكن في السودان حوالي 500 قبيلة تتحدث 200 لغة ولهجة، وعلى الرغم من ذلك فإن اللغة العربية هي اللغة المتداولة كما يتم التحدث باللغة الإنجليزية على نطاق واسع في العديد من أنحاء السودان. يقطن في السودان أربعة مجموعات رئيسية وهي المجموعة العربية والتي تشكل 40% من السكان وتوجد بشكل أساسي في الولايات الشمالية وفي الجزء الأوسط وفي الغرب (الراحة في كردفان ودارفور) ومجموعة النوبة وهي عرق قديم يسكن في أقصى الشمال ويسكن أبناء عمومته في جبال النوبة. والعرق الثالث هو المجموعة الحامية والتي تسكن شرق السودان في حين تسكن المجموعة الزنجية في الولايات العشرة بجنوب السودان والنيل الأزرق وأجزاء عديدة من غرب السودان (إقليم دارفور) وعلى كل فالملاحظ أن الثقافتين العربية والإسلامية قد تم احتضانهما بواسطة معظم الأعراق والقبائل في شمال السودان منذ زمن بعيد. وقد حدث التداخل والمصاهرات بين المجتمعات مما أدى إلى تكاملها وأحياناً يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل التفريق بين قبيلة أو جنس معين والآخر. ولسوء الحظ إن سياسة فرق تسد التي طبقتها المستعمرون وإدخال المناطق غير المتماثلة في بعضها البعض والبحث المستمر عن الهوية حتى وقتنا الحاضر كله قد كان ضربة لمحاولاتنا لتحقيق الاندماج الوطني. إن السودان مثله مثل أي دولة أفريقية هو أمة متعددة اللغات والأديان والأعراق والثقافات لم تتخلص حتى الآن من مثالب التنوع.

لقد كان السودان محتلاً ومستعمراً من البريطانيين والمصريين تحت نظام ما يسمى بالحكم الثنائي من عام 1899 وحتى الأول من يناير 1956م عندما حقق السودان الاستقلال وبرغم من كبر مساحة السودان وتنوعه فقد كان محكوماً عقب الاستقلال تحت النظام المركزي حتى عام 1972م. وفي مطلع عام 1947م اختار الإقليم الجنوبي من السودان النظام الاتحادي (الفيدرالي) الذي لم تهتم به الحكومات اللاحقة إلى أن قامت الحكومة العسكرية الثانية وهي حكومة جعفر نميري بتوقيع اتفاقية سلام أديس أبابا عام 1972م مع المتمردين الجنوبيين بقيادة الجنرال جوزيف لاغو وقد حدث الانقلاب العسكري الأول عندما قامت الحكومة المدنية بتسليم السلطة إلى الجيش عندما كان السياسيون الجنوبيون يضغطون من أجل الحصول على تشريع فيدرالي في البرلمان. لقد عزا الكثير من المؤرخين والمحليلين السياسيين معظم المثالب السياسية في السودان وخاصة التمرد في الجنوب إلى نظام الحكم والسبب الرئيس الآخر هو التنمية غير المتوازنة التي شجعها المستعمرون رسمياً. وخلال عهد الاستعمار لم يكن من الممكن الدخول إلى جنوب السودان وجبال النوبة بسبب قانون المناطق المقفولة لعام 1936م. وقد حرم هذا القانون الغامض المنطقتين من التعليم من طرف الحكومة المركزية ومن ثم لم يتم تنفيذ أية برامج تنموية بل على العكس تم تنفيذ العديد من المدارس والمشاريع التنموية في أجزاء أخرى من السودان. وبعد الاستقلال ظهر تفاوت كبير بين الشمال والجنوب خاصة عندما تم تنفيذ سودنة الوظائف حيث حصلت حفنة فقط من الجنوبيين على وظائف بسيطة

ومع ذلك فإن اللوم يقع على الأخوة الشماليين وعلى التصدع الذي برز هنالك. لقد تم إجهاض المسيرة نحو الوحدة الوطنية بسبب تلك الحادثة وعليه اعتقد الجنوبيون بأنهم لن يرضوا بغير الاستقلال التام باستخدام أية وسائل بما فيها القتال المسلح. لقد استمرت الحرب الأهلية الأولى التي نشبت بين الجنوب والحكومة المركزية لمدة سبعة عشر عاماً (1955 – 1972) وقد تم القيام بمحاولات داخلية عديدة لإيجاد حل للصراع ولكنها أنتهت جميعها دون نتيجة.

لقد كانت المحاولة الأبرز التي تستحق الذكر هي مؤتمر المائدة المستديرة التي انعقدت في الخرطوم في العام 1965 – 1966 وقد شارك في هذا المؤتمر العديد من قادة المتمردين الجنوبيين والأحزاب السياسية الشمالية إلا أن المؤتمر لم يخرج بأي معالجات. إن استمرار الحرب والفظائع المرتكبة أيقظت ضمائر السودانيين والمجتمع الدولي. وفي العام 1969 أطاح الجيش بالحكومة المدنية وفي يوم 9 يونيو أعلنت الحكومة المبادئ الأساسية التي يجب أن تتم بها مفاوضات السلام مع المتمردين. لقد أقر الإعلان بالتنوع الثقافي للجنوب واختلافه عن الأقاليم الأخرى وبنقص التنمية الذي شهده الجنوب منذ الاستقلال. لقد كان المتمررون مهتمين بالأمر وعندما أدرك المجتمع الدولي بأن الطرفين كانا مستعدين للدخول في محادثات قام المجتمع الدولي بالتصرف بشكل فوري حيث قدم مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس الأفريقي مساعيهما الطيبة للتوسط بين الطرفين المتحاربين. وقد استضافت حكومة الإمبراطور هيلاسلاسي المحادثات في أديس أبابا. لقد تم إعطاء الجنوب حكماً ذاتياً محلياً في إطار السودان الموحد حسبما كان متصوراً في مؤتمر المائدة المستديرة، كما تم تكوين حكومة إقليمية في جوبا العاصمة الجديدة لجنوب السودان (مديريات الجنوب الثلاث). وتم تعيين القاضي أيل أيلير رئيساً جديداً للجنوب ونائباً لرئيس جمهورية السودان كما تم أيضاً تكوين مجلس إقليمي بعد إجراء الانتخابات الإقليمية. لقد استمتع السودان بالسلام وبالوحدة الوطنية لمدة عشر سنوات (1972-1983م).

بينما كان الإقليم الجنوبي يتمتع بحرية نسبية وبديمقراطية كان الشمال محكوماً بيد من حديد وقد أصبح العديد من السياسيين الشماليين يشعرون بالحسد وبدأوا في تفكيك المكاسب الجنوبية من خلال المؤسسات المركزية. وعلى الجانب الآخر فإن العديد من السياسيين الجنوبيين الذين كانوا يتنافسون لمصلحة الرئيس بدأوا في الكيد لبعضهم البعض وبالإضافة لذلك وعقب اتفاقية السلام لم تضم الحكومة المركزية مطلقاً بتسليم الفوائد الناجمة عن السلام. لقد تبعثرت الطموحات الجنوبية التنموية. وتجاهله للدستور كان الرئيس النميري يتدخل بشكل متكرر في شؤون الإقليم وحل المجالس المرسومة ومما جعل الأمور تزداد سوءاً قام النميري بانتهاك الدستور الدائم للسودان بواسطة إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم أصغر حجماً. وإجمالاً فقد رفع الجنوب المتمرد العديد من المظالم ومن ثم دخل السودان في حرب أهلية أخرى استمرت لإحدى وعشرون عاماً (1983-2004) ولو لم يكن قائد التمرد الجديد جون قرنق يحصل على المساندة السياسية والعسكرية من إثيوبيا ما كان ذلك التمرد لينجح. لقد كانت إثيوبيا تستخدم سياسة العين بالعين حيث كانت تتهم السودان بإعطاء ملاذات أمنة ودعم سياسي إلى حركات التمرد الإريرية التي كانت تقاتل لأجل الاستقلال من إثيوبيا. ويتضح من هذا الحدث أن الحصول على استقرار داخلي في أفريقيا يحتم على الدول المجاورة أن تتطلع إلى علاقات إقليمية مستقرة. ومرة أخرى فإن المصالح الإقليمية والداخلية دفعت السودان إلى معاناة أخرى. إن نسبة الموت أثناء الحرب الأهلية الثانية وسط المدنيين والقوى المتقاتلة بسبب طاقات

الرصااص والمرض والجوع والحرمان لا نظير لها. لقد فر ملايين المدنيين الجنوبيين من ديارهم وتحركوا صوب الشمال بحثاً عن ملاذات آمنة. وخلال هذه الفترة شهد السودان انتفاضة شعبية في عام 1985م أسقطت الحكومة العسكرية وبعدها وقع انقلاب عسكري 1989م أطاح بالحكومة المدنية وبعد شهرين من الانقلاب نظمت الحكومة الجديدة مؤتمر سلام في الخرطوم. وتم دعوة كافة الجماعات والأحزاب السياسية السودانية بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مؤتمر قومي بشأن قضايا السلام وكما هو متوقع فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تحضر أبداً المؤتمر وبرغم ذلك فقد استمر المؤتمر حسبما كان مخططاً له وقد تبنت الحكومة معظم قرارات المؤتمر كورقة عمل لمفاوضات السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد كانت القرارات الأساسية هي:

- 1- تبني نظام اتحادي على أساس أن تؤول السلطات إلى المستويات الحكومية الأقل.
- 2- تقاسم الثروة بين تلك المستويات.
- 3- دستور جديد يعفي الجنوب من بعض القوانين الإسلامية.
- 4- إيجاد حل سلمي للصراع.

وبعد المؤتمر تم إرسال العديد من الوفود إلى الدول المجاورة وأحاء أخرى من العالم للتبشير بمبادرة الحكومة وقد التقى بعض الموفدين بموفدين من الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي في أديس أبابا باثيوبيا ونيروبي بكينيا وعلى كل لم يتم لقاء رسمي بشأن الأمر إلى أن دعا الرئيس النيجيري إبراهيم بابانجيديا إلى مؤتمر سلام في أبوجا عام 1992م وقد فشلت المبادرة لأن المتحاربين لم يستطيعوا الاتفاق على قضايا أساسية. وقد تشبث وفد الحكومة بالشرعية الإسلامية التي رفضها وفد جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان واقترح في مواجهتها نظام علماني (فصل الدين عن الدولة) أو حق تقرير المصير للجنوب. وقد رفضت الحكومة كل الاقتراحين وعلى الرغم من انهيار المفاوضات فقد أعقبت المبادرة النيجيرية سلسلة من المبادرات الإقليمية والدولية التي حققت في النهاية السلام للسودان الذي مزقته الحرب. وقبل أن نعدد هذه المبادرات فإنه لمن المناسب أن نتذكر بعض مبادرات السلام الداخلية التي قامت بها حكومات سودانية قبل الانقلاب العسكري:

في عام 1985م وقبل الانتفاضة الشعبية عام 1985م قام النميري بمحاولات واهنة للتفاوض على السلام مع المتمردين الجدد ولكن تم رفض محاولاته. لقد وجه المجلس العسكري الانتقالي الذي حل محل حكومة النميري مناقشات إلى حركة التمرد إلا أنه لم يوافق على طلب الحركة بتجميد قوانين الشريعة ومن ثم فشلت كافة المحاولات.

وفي عام 1986م توصل حزب الأمة القومي (أكبر حزب في السودان) والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى اتفاق لطلبات عدة من الحركة الشعبية لتحرير السودان ولكن الأحزاب الرئيسية الأخرى خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية رفضا المشاركة في المناقشات وقد استمر الأمر دون أن نقول بأن مبادرة حزب الأمة قد فشلت. وفي عام 1988م قام الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان بتحقيق انجاز كبير عندما أكد الحزب الاتحادي الديمقراطي على جميع طلبات الحركة الشعبية لتحرير السودان بما فيها عقد مؤتمر دستوري ولكن حزب الأمة والجبهة القومية الإسلامية اعترضوا بشدة على الاتفاقية مما أدى لفشلها.

وبعدتنا إلى المبادرات الإقليمية والدولية ففي عام 1994م أطلقت الهيئة الحكومية للجفاف والتصحر (إيقاد) التي ألقها تأثير الحرب الذي زعزع الدول المجاورة مبادراتها السلمية الخاصة. وفي نفس العام اجتمع المفاوضون السودانيون في نيروبي تحت رعاية الإيقاد.

وعلى كل فإن مسألة تقرير المصير لم نتج للمحادثات الذهاب إلى أكثر مما هو متوقع. واستمرت الايقاد بحزم في جمع الطرفين. لقد تولت الايقاد دور المحكمين وقدمت للطرفين إعلان مبادئ والجدير بالذكر أن هنالك مبادرات داخلية إقليمية ودولية عديدة من ضمنها المبادرة الثانية النيجيرية، والمبادرة الليبية المصرية المشتركة وعمليات السلام الداخلية 1997م، والجهود الإريترية والأمريكية هذا كله رفع من اهتمام وتصميم المجتمع الدولي لإنهاء الحرب في السودان ومن ثم مبادرة الايقاد الثانية المسنودة سياسياً ومالياً بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج وإيطاليا قد حققت انجازاً تاريخياً. لقد ركزت الايقاد جهودها لاقتناع المتحاربين على الاتفاق على القضيتين المثيرتين للنزاع وهما الدولة والدين وتقرير المصير.

إن اتفاقية مشاكوس التي كانت الاتفاقية الأولى ضمن ستة اتفاقيات (تم توقيعها في يوليو 2002م قد استدعت حدوث تسوية بين موضوع تقرير المصير المتمثل في طلب الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب والشريعة الإسلامية التي تمثل حاجة شعبية في شمال السودان. إن اتفاقية السلام الشامل تعتبر انجازاً عظيماً للشعب السوداني فقد أنهت 21 عاماً من الحرب الأهلية في جنوب السودان والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب المجاورة للجنوب كما وفرت الاتفاقية أساساً دستورياً للجهاز التنظيمي الحالي في السودان. لقد تعهدت اتفاقية السلام الشامل للسودانيين في الجنوب بمنحهم حق التصويت في الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في عام 2011م.

لقد تم توقيع اتفاقية السلام الشامل في 9 يناير 2005م بين جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت قيادة المرحوم الدكتور جون قرنق الذي توفي في حادث سقوط طائرة في يوم 30 أغسطس في نفس العام. والحكومة تتألف اتفاقية السلام الشامل من ستة بروتوكولات:

### **1- إطار بروتوكولات مشاكوس:**

كما هو مذكور أعلاه فإن بروتوكول مشاكوس قد تم على أساس تسوية أساسية واستفتاء على تقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية مدتها ستة سنوات مقابل استمرار القوانين الإسلامية في شمال السودان.

### **2- تقاسم السلطة:**

عززت الاتفاقية هيكل هامة في الجسد السياسي السودان كما وفرت قالباً دستورياً لكل الدولة.

أ- المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات.

ب- وثيقة الحقوق والحريات الأساسية.

ج- نظام حكم لامركزي مع أيلولة السلطات إلى المستويات الحكومية الأدنى.

د- حكم ذاتي للجنوب وتمثيل متساوي على المستوى الوطني.

هـ- تشكيل حكومة وحدة وطنية واسعة وقيام انتخابات عامة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز أربع سنوات وهناك حوالي (14) حزباً ممثلاً في حكومة الوحدة الوطنية بالنسب المئوية التالية: 52% للمؤتمر الوطني 28% للحركة الشعبية لتحرير السودان و 14% للأحزاب الشمالية الأخرى و 6% للأحزاب الجنوبية الأخرى.

و- عمل لجنة مراجعة دستورية ولجنة مراجعة وطنية لإعداد مسودة دستور انتقالي قومي يتم تبنيه بواسطة الهيئة التشريعية. لقد تم إعداد دستور قومي انتقالي بواسطة 14 حزباً ومؤسسة سياسية و تمت المصادقة على الدستور بواسطة المجلس الوطني السابق ومجلس الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقع رئيس الجمهورية علي الدستور

الانتقالي القومي في يوم 9 يونيو 2005م ويمنح الدستور السلطات لكل مستويات الحكم لديها دستور يحدد لها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويعمل ضمن الصلاحيات والحدود المتضمنة في دستوره على أن يكون الإطار العام لكل دستور ولاية من ولايات السودان أو دستور جنوب السودان متسقاً مع الدستور الانتقالي القومي.

ز- تم تأسيس مجلسين تشريعيين على المستوى القومي أي المجلس الأعلى أو المجلس الوطني وتفويضه التشريعي وصلاحياته تتمثل في سن القوانين والإشراف على الفرع التنفيذي والمجلس الآخر هو مجلس الولايات وتتمثل صلاحياته الرئيسية في صيانة أو حماية مصالح الولايات الجنوبية الراغبة في استثنائها من التشريعات القومية التي تتم على أساس الشريعة الإسلامية وطبقاً لبروتوكول مشاكوس تقاسم السلطة فإن مجلس الولايات هو شريك كامل للمجلس الوطني في إصدار كافة التشريعات بالأغلبية البسيطة وإجازة التشريعات التي تؤثر على الولايات بأغلبية الثلثين وتعديل الدستور بأغلبية الثلاثة أرباع والمصادقة على وثيقة تخصيص الإيرادات والموارد. ولديه السلطة لمراجعة التشريعات المجازة بواسطة المجلس الوطني كما أنه له القول الفصل عندما تكون اللامركزية ومصالح الولايات على المحك. وعندما يتم رفض مشروع قانون بواسطة الرئيس فإن مجلس الولايات يعمل كفيصل. وإذا تشبث المجلس الوطني بإجازة مشروع قانون فإنه يتوجب عليه الحصول على أغلبية بما يزيد عن الثلثين من مجلس الولايات. ويعمل مجلس الولايات كهيئة لصيقة بالولايات وأكثر استجابة لرغباتها وهذا يحد من مركزية القرارات السياسية ويتيح لمجلس الولايات التعبير عن لامركزية الدولة وتوضيح الحكم الذاتي لوحداته الفرعية. ويتألف المجلس الوطني من 450 مقعداً تمثل 17 حزباً وتنظيماً سياسياً بينما يتألف مجلس الولايات من 50 مقعداً ممثلين من كل ولاية من الولايات الخمس والعشرون إضافة إلى عدد 2 مراقب من منقطة أبي.

### 3- تقاسم الثروة:

بناء على دخل الفرد فإن السودان يقع ضمن الدول الأفقر والأقل نمواً والأكثر ديوناً في العالم بسبب الحرب. إن صيغة تقاسم الثروة قد أعطت أملاً جديداً لقد خلقت مصارف مركزية متماثلة للشمال والجنوب وصيغيات محددة لتقاسم الإيرادات للجنوب وللمناطق المتنازع عليها بولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق ومنطقة أبيي وعلى حكومة جنوب السودان والحكومة المركزية تقسيم جميع إيرادات النفط والإيرادات الأخرى التي يتم الحصول عليها من الجنوب بطريقة عادلة وسيتم تأسيس صناديق للإعمار والتنمية إحداهما قومي والآخر لجنوب السودان.

### 4- الترتيبات الأمنية:

نصت اتفاقية الترتيبات الأمنية على ضرورة أن يقوم الطرفان بتأسيس وحدات مدمجة مشتركة بإعداد متساوية من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية وستشكل الوحدات المدمجة المشتركة النواة للجيش السوداني ما بعد مرحلة الاستفتاء وذلك إذا ما أكدت نتيجة الاستفتاء على الوحدة وإلا فسيتم حلها وسيتم دمج عناصرها في القوات الخاصة بكل طرف وعلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية الحفاظ على قواتهما في الجنوب والشمال على التوالي وتتضمن الاتفاقية فعلياً إزالة جميع المجموعات المسلحة الأخرى خاصة قوات دفاع

جنوب السودان لقد تم إعطاء الفرصة لقوات دفاع جنوب السودان والمليشيات المسلحة الأخرى التي تساند الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية لتتاهل لأجل الاندماج في الهياكل الأمنية أو المؤسسات المدنية لكل طرف من الطرفين. إن العديد من قوات دفاع جنوب السودان بما فيها القائد العام الجنرال باولينو ماتيب قد التحقت بالجيش الشعبي لتحرير السودان كما تم دمج بعضها في القوات المسلحة السودانية وتم تسريح الأخرى.

#### 5- بروتوكول أبيي:

تمثل أبيي جسراً بين الشمال والجنوب حيث تقوم بربط الشعب السوداني وقد تم تحديدها بأنها منطقة تسع رئاسات لقبيلة الدينكا نيقوك التي تم تحويلها إلى كردفان في عام 1905م. إن للمجموعات الرعوية من قبيلة المسيرية حقوقهم التقليدية لرعي ماشيتهم والتحرك بحرية في المنطقة. إن المقيمين في منطقة أبيي سيكونوا مواطنين من جنوب كردفان وبحر الغزال مع التمثيل في الهيئة التشريعية لكلا الولايتين وستتم إدارة أبيي بواسطة مجلس تنفيذي محلي يتم انتخابه بواسطة سكان منطقة أبيي، ويتم تقسيم صافي إيرادات النفط من منطقة أبيي بست طرق أثناء الفترة الانتقالية حيث تحصل الحكومة القومية على نسبة 50% وحكومة جنوب السودان على نسبة 42% ومنطقة بحر الغزال على 2% وجنوب كردفان على 2% والدينكا نيقوك على 2% والمسيرية على 2% وسيقوم سكان أبيي بالاقتراع أثناء الاستفتاء بالخيارات التالية بصرف النظر عن نتيجة استفتاء الجنوب:

- أ- أن تحتفظ أبيي بوضعها الإداري الخاص في الشمال.
  - ب- أن تصبح أبيي جزءاً من بحر الغزال.
- وسيكون لدى منطقة أبيي مجلساً مؤلفاً من عشرين عضواً وستتم تأسيس صندوق توطين اللاجئين، الإعمار والتنمية في أبيي تحت المجلس التنفيذي ليتولى الإغاثة وإعادة الدمج وإعادة التأهيل وبرامج إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

#### 6- حل الصراع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق:

يؤسس البروتوكول وضعاً خاصاً للولايتين في شمال السودان بناء على المبادئ العامة التالية:-

- 1- ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد.
  - 2- تنمية وحماية التراث الثقافي المتنوع واللغات المحلية للشعب.
  - 3- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية كهدف رئيسي للولايات.
- وتناقش الاتفاقية المواضيع الرئيسية التالية:
- أ- الشورى الشعبية.
  - ب- هيكل الحكومة الولائية.
  - ج- نصيب الولايات في الثروة القومية.
  - د- الترتيبات الأمنية.
- و- ستخضع اتفاقية السلام الشامل إلى عملية شورى شعبية وسيتم تشكيل لجنة تقييم وتقييم رئاسية بواسطة الرئاسة حيث ستقوم هذه اللجنة بإرسال تقرير إلى حكومة الوحدة الوطنية وإلى حكومتي الولايتين لاستخدامها لضمان التنفيذ الصادق لاتفاقية السلام الشامل وبناء على ذلك التقرير فإنه يمكن لأية هيئة تشريعية ولائية أن تختار تاريخاً معيناً (9 يونيو 2009م) إما لإجازة

البروتوكول أو لتصحيحه وفي حالة أن تجيز الولاية البروتوكول فإنه ليصبح التسوية النهائية للصراع في تلك الولاية وإذا اختارت الهيئة التشريعية بالولاية تصحيح أية قصور في الترتيبات الدستورية أو السياسية أو الإدارية فإنها يجب أن تنفذ عبر المفاوضات مع حكومة الوحدة الوطنية. إن حكومة الولاية مثلها مثل أية ولاية أخرى في السودان ستتألف من هيئة تشريعية وتنفيذية وقضائية. وسيكون لدى مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية ممثلين من الولاياتين وستقوم اللجنة بوضع صيغة محددة لتخصيص الموارد للمناطق المتأثرة بالحرب مع أخذها في الاعتبار ضمن أمور أخرى مثل التنمية والسكان ومؤشرات التنمية الاجتماعية وآثار الحرب.

سيتم تحديد أعداد أفراد القوات المسلحة السودانية خلال الفترة الانتقالية الموجودة في الولايات موضع النقاش بواسطة الرئاسة.

لقد تضمنت اتفاقية السلام الشامل أيضاً نقطتين أساسيتين هما:

أ- وسائل تنفيذ الترتيبات الأمنية ووقف دائم لإطلاق النار .

ب- آليات للتنفيذ وجدول للتنفيذ الشامل مع الملاحق.

لقد تم تأسيس عدد متعدد من المفوضيات والمجالس واللجان التي تعمل كآليات لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل وتشمل ما يلي:-

1- الرئاسة: مجلس الرئاسة (من الرئيس ونائبيه) ويجب أن يكون نائب الرئيس الأول

من الجيش الشعبي لتحرير السودان (من جنوب السودان).

2- مفوضية التقييم والتقويم المؤلفة من طرفي الاتفاقية وشركاء الإيقاد. ووظيفتها الرئيسية هي مراقبة تنفيذ الاتفاقية أو عدم تنفيذها.

3- مفوضية الحدود (بين الشمال والجنوب بدءاً من 1/1/1956م).

4- المفوضية القومية للدستور.

5- المفوضية القومية للخدمة المدنية حيث تنص الاتفاقية على ضرورة تخصيص 20-30% من وظائف الخدمة المدنية للجنوبيين:

6- مفوضية حقوق الإنسان.

7- مفوضية مراقبة وتخصيص الإيرادات المالية التي تقوم بمراقبة وضمان أن المنح

والأموال المتساوية الواردة من الإيرادات القومية قد تم تحويلها بشكل فوري إلى المستويات الحكومية المعينة.

8/ المجلس القومي للإحصاء السكاني.

9/ مفوضية خاصة لضمان حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية. وسيتم

تمثيل طرفي الاتفاقية بشكل مناسب في إدارة العاصمة القومية.

10/ لجنة التقييم المشتركة.

11/ مجلس تعزيز اللغات القومية.

12/ اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار.

13/ مفوضية النفط.

14/ مفوضية الأراضي.

15/ مفوضية الخدمات القضائية.

16/ المحكمة الدستورية.

على الرغم من أن تنفيذ اتفاقية السلام الشامل لم تكن مهمة سهلة إلا أن كافة

المؤسسات الدستورية والمفوضيات قد اكتملت وهي تعمل الآن وفقاً للإطار الزمني لآليات



تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بدءاً من الرئاسة ونزولاً إلى حكومة جنوب السودان والحكومات الولائية والمجالس واللجان الولائية.

لقد تم تنفيذ حوالي 85% أو أكثر من القضايا والمهام المتبقية التي بحاجة إلى اهتمام عاجل من حكومة الوحدة الوطنية (وظائفها الرئيسية هي تنفيذ اتفاقية السلام الشامل) وطرفا الاتفاقية المكلفين بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية ومراقبتها وهذه المهام هي

1- بروتوكول أبيي: لقد اختلف الطرفان بشأن تقرير مفوضية حدود أبيي الذي تم إعداده وصياغته بواسطة خبراء في الحدود بمنطقة أبيي. ووصى الحركة الشعبية لتحرير السودان بتنفيذ تقرير مفوضية حدود أبيي وفقاً لاتفاقية السلام الشامل في حين أن حزب المؤتمر الوطني يعترض على التقرير على أساس أن مفوضية حدود أبيي قد تجاوزت تفويضها.

2- نشر القوات طبقاً لحدود 1956/1/1 بين الشمال والجنوب.

3- مسألة الحدود.

4- مسألة التعداد السكاني.

لم تكن الاتفاقية اتفاقاً على إيقاف الحرب فسحب بل صيغة شاملة لإحلال السلام الدائم ليس فقط بين الشمال والجنوب ولكن في كافة أنحاء الوطن.

إنها نتاج لإرادة الأطراف السودانية والتزامها بإنهاء الحرب وإعادة بناء دولتهم وإنهاء معاناة الشعب كما أنها أيضاً إبراز للمشاركة البناءة للقوى الإقليمية والدولية لأجل حل الصراع (الإيقاد، شركاء الإيقاد، إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية). لقد وقّع أربعة عشر رئيساً وممثلاً كمشهود على اتفاقية السلام الشامل.

لقد أحيط مجلس الأمن بالأمم المتحدة علماً بالاتفاقية وبروتوكولاتها في قراره رقم 1574 والذي أصدره في اجتماعه التاريخي في نيروبي في 19 نوفمبر 2004م.

ولدى بعثة الأمم المتحدة في السودان حوالي عشرة آلاف جندي وقوات شرطة مدنية لمراقبة وقف إطلاق النار. وعلى المستوى الداخلي والدولي فإن نجاح تنفيذ اتفاقية السلام الشامل يتوقف على ثلاثة عوامل:-

### 1- التعهدات والدعم الدولي:

عقب الاتفاقية اجتمع المانحون الدوليون في أوسلو وتعهدوا بجمع خمسة بليون دولار لأجل برامج الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة النازحين لأوطانهم. ولم يتم استلام إلا النذر اليسير.

### 2- نشاطات الرقابة الدولية:

لم يتم الإبلاغ عن خروقات خطيرة لوقف إطلاق النار ما عدا حادثة ملكال التي تم السيطرة عليها من دون صدى خطير.

### 3- أزمة دارفور:

اندلعت الحرب في دارفور في عام 2003م وتفاقت منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. لقد أوضحت العديد من الدول المانحة بأنها لن ترسل الأموال الضرورية إلى السودان إلا بعد أن يسود السلام في الإقليم. إن أسباب الحرب في دارفور هي مشابهة لأسبابها في الجنوب على الرغم من العوامل العديدة التي أشعلت الصراع بوتيرة غير مسبوقة. ويمكن إيجاز الأسباب الأساسية للأزمة في ما يلي:-

( أ ) أسباب سياسية وتاريخية وجغرافية:

لقد تم تعيين أول وزير من دارفور في الحكومة الوطنية بعد إحدى عشر عاماً من الاستقلال كما أن أول شخص من أصول دارفورية تم تعيينه كحاكم للإقليم كان في عام 1981م بعد ثمان وعشرون عاماً من الاستقلال.

(ب) منذ موجات الجفاف والتصحر في مطلع السبعينات والتي ضربت المناطق الصحراوية التي تشمل إقليم دارفور، أدى ذلك إلى تدهور نسبة نمو المراعي وانخفاض الموارد الزراعية. وقد قادت الحالة إلى زيادة معدل المنافسة بين المجموعات على الموارد الحياتية مثل المياه، المراعي والأراضي الزراعية علاوة على انتهاك حقوق ملكية الأراضي مثل استخدام الأراضي وحياسة الأراضي (الحواكير) وبشكل أولي وتدرجي بدأت المشكلة في الظهور في الصراع الدارفوري-الدارفوري والرعاة ضد المقيمين. ثم تطورت المشكلة إلى صراعات قبلية والتي تمت تسميتها الآن بصراع التقسيم العرقي (العرب ضد الزرقا ونعني الزرقا القبائل الأفريقية الأهلية).

(ج) الحرب الليبية التشادية والصراعات التشادية الداخلية استغلت إقليم دارفور كامتداد لمعاركها وميادينها القتالية وعزز هذه الحقيقة أن القبائل المتصارعة الرئيسية في هذه الحروب لديها حضور كبير في دارفور ونتيجة لذلك فإن انتشار الأسلحة الصغيرة في الإقليم أصبح أمراً عادياً.

(د) إن الصراعات الحزبية السياسية بين الأحزاب السياسية الوطنية المختلفة على المستوى الاتحادي قد استغلت إقليم دارفور كساحة خلفية لإدارة صراعاتها لأجل دعم مصالحها الحزبية.

(هـ) إن القلق الدولي والإقليمي إضافة إلى التغطية الإعلامية المكثفة التي رافقت الحرب قد أثارت الأسئلة بشأن الأدوار الإقليمية والدولية بالنسبة لاندلاع الحرب في دارفور.

## محاولات تحقيق السلام الدائم

لقد بذل المجتمع الإقليمي والدولي وكذلك حكومة السودان جهوداً كبيرة لتحقيق تسوية للصراع ولكن نتيجة التسوية التي تمت ترجمتها في اتفاقية أبوجا للسلام التي اشتملت على وجود البعثة الأفريقية في السودان قد تم التوقيع عليها من فصيل واحد. وقد رفضت الفصائل الأخرى التوقيع بسبب المطالبات المختلفة وكان الرائج من بينها هو المطالبة بتعويضات شخصية للمواطنين المتأثرين بالحرب وقد أصرت الحكومة على أن المجتمعات فقط وليس الأفراد هي التي تستحق التعويض على شكل خدمات يتم تقديمها إلى الجميع مثل المدارس ومياه الشرب النظيفة والمستشفيات.

وتتشابه اتفاقية دارفور للسلام إلى حد كبير مع اتفاقية السلام الشامل حيث ركزت على ثلاث مبادئ أساسية تم الاتفاق عليها في نيفاشا وهي:

1/ تقاسم السلطة.

2/ قسمة الثروة.

3/ الترتيبات الأمنية.

وتركز الاتفاقية كذلك على:

أ. حماية وترقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ب. أهمية نظام حكم اتحادي مع تبادل حقيقي للسلطات وتوزيع واضح للمسؤوليات بين المركز ومستويات الحكم الأخرى بما في ذلك الإدارة المحلية، لضمان مشاركة عادلة ومنصفة للمواطنين في السودان عامة ومواطني دارفور خاصة.

ج. الخدمة الوطنية، القوات المسلحة، الشرطة والمخابرات، يجب أن تنعكس على كل المستويات تمثيلاً عادلاً ومنصفاً لكل المواطنين بما في ذلك مواطني دارفور.

د. كما يجب حماية حقوق المرأة وأن يتم تمثيلها في الحكومة وفي مراكز اتخاذ القرار.

هـ. يجب اتخاذ عمل إيجابي لصالح أهل دارفور لتدعيم الشمولية في الخدمة العامة. و. بعد توقيع اتفاقية سلام دارفور على حكومة السودان أن تنشئ سلطة إقليمية انتقالية بدارفور، هذه السلطة ستكون بمثابة الأداة الرئيسية لتنفيذ اتفاقية سلام دارفور ولتعزز التنسيق والتعاون بين ولايات دارفور الثلاث.

ز. أما الوضع الدائم في دارفور فيقرره الاستفتاء الشعبي الذي يعقد في الولايات الثلاث في غضون 12 شهراً من الانتخابات في دارفور سنة 2009، والخيارات هي :-

1. أن يكون إقليم دارفور المكون من ثلاث ولايات إقليمياً واحداً.

2. الإبقاء على الحالة الراهنة للولايات الثلاث.

ح. عند توقيع الاتفاقية يعين الرئيس كبير مساعدين له والذي يكون رئيساً للسلطة الانتقالية لإقليم دارفور. ويكون الاختيار من أعضاء جيش حركة تحرير السودان أو حركة العدل والمساواة -الحركتين المتمردتين الكبيرتين في دارفور.

ط. أبناء دارفور، خاصة أولئك الذين في الحركة يجب أن يكون لهم تمثيل في إدارة العاصمة القومية.

- ي. إن المعرفة بالحقوق التقليدية (بما في ذلك "الحواكير") والحقوق التاريخية في الأرض مهمة لإقامة قواعد دائمة وأمنة للحياة والتنمية في دارفور.
- ل. أبناء دارفور، بما في ذلك أعضاء حركة جيش تحرير السودان والعدل والمساواة، يجب أن يكون لهم تمثيل كاف في المؤسسات الآتية:
1. المجلس الوطني.
  2. الهيئة التشريعية القومية.
  3. مجلس الولايات.
  4. المؤسسات القضائية القومية - المحكمة الدستورية - المحاكم القومية العليا، مفوضية الخدمة القضائية القومية.
  5. الخدمة المدنية القومية.
  6. القوات المسلحة، وكالات انفاذ القوانين والأمن الوطني.
  7. المفوضيات، خاصة المفوضية القومية لمراجعة الدستور، مفوضية الانتخابات القومية، مجلس الإحصاء السكاني واللجنة الفنية الطارئة للحدود.
  8. المؤسسات التعليمية، الإعفاء من الرسوم المدرسية للطلاب الجدد من أصل دارفوري في كل المستويات، لمدة خمس سنوات.
  9. تكون الأولوية لإعادة التوطين وإعادة الإعمار في دارفور، ولهذه الغاية يجب أن تتخذ الخطوات لتعويض مواطني دارفور ورفع المظالم في فقد الأرواح والممتلكات المدمرة أو المسروقة، ورفع المعاناة. يجب تكوين مفوضية تعنى بمطالب أهل دارفور.
  10. يجب تكوين صندوق خاص بإعادة تعمير وتنمية دارفور تحت هذه الاتفاقية.
  11. يجب تكوين مفوضية تشرف على التوزيع التمويلي والمالي بطريقة ذات صيغة شفافة توضح ما ينقل لولايات دارفور والحكومات الولائية الأخرى في السودان لتكون معلومة ومحددة الوقت بالتعهد من الحكومة الوطنية أن لا توقف نقل الاعتمادات لولايات دارفور.
  12. واتفقت الأطراف لإنشاء صندوق إعادة تأهيل، إعادة إعمار، الإعمار وتنمية ولايات دارفور والذي يعرف بصندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية.
  13. ملكيات القبائل من الأرض (الحواكير)، والحقوق التاريخية على الأرض، والطرق التقليدية أو المعتادة للماشية، والوصول إلى الماء يجب أن تعرف وأن تُحمى.
  14. يجب أن يعاد الحق لكل الذين نزحوا من أرضهم أو حرموا منها بدون قانون أو شفاهة. يجب ألا يحرم شخص أو مجموعات من الناس من أي حق تقليدي أو تاريخي بخصوص الأرض أو الوصول إلى الماء بدون تعويض بشروط عادلة.
  15. يجب تكوين مفوضية حكومية للأرض لمعالجة القضايا الخاصة بالحقوق التقليدية والتاريخية للأرض ومراجعة إدارة استخدام الأراضي وطرق تنمية المصادر الطبيعية.

16. يجب تكوين مفوضية لوقف إطلاق النار برئاسة البعثة الأفريقية في السودان قائداً للقوة.

17. يجب أن تضمن اتفاقية سلام دارفور في الدستور القومي الانتقالي. بالرغم من أن السلام لم يتحقق في دارفور بعد، إلا أن اتفاقية سلام دارفور هي مثال أخرته مفاوضات السلام وبناء السلام. إن أعظم العقبات في الحل السلمي في دارفور هي العدد الضخم للحركات المتمردة والتي تتحدث باللسن مختلفة ولها أجندة متعارضة حينما تجلس لمفاوضات السلام. يجب أن تكون هناك أجندة واضحة تشمل كل مظالم وتطلعات المجتمع الدارفوري. إن الذي عقد الأمر هو الفجوة الكبيرة بين القبائل العربية والقبائل الأفريقية والذي يجب أن تقوم به المجتمعات الإقليمية والدولية هو حث الحركات المتمردة أن تتحد تحت راية واحدة. إن سلطة دارفور التي كونت بموجب اتفاقية سلام دارفور تعمل بالرغم من أن المواضيع الإنسانية والسياسية والأمنية في الإقليم تحتاج إلى اهتمام عاجل من حكومة السودان والمجتمعات الإقليمية والدولية. إن كل المحليين يتوقعون تقدماً مفاجئاً في محادثات السلام القادمة في سرت بليبيا.

### معاهدة سلام الشرق:

تتكون جبهة شرق السودان من عدة مجموعات سياسية، تشمل مؤتمر البجا والأسود الحرة للرشايدة. إن المظالم الرئيسية لجبهة الشرق هي الأحوال المفزعة التي يشهدها الإقليم من قلة التنمية منذ الاستقلال. وكمثيلاتها من المعاهدات السابقة، فإن اتفاقية سلام الشرق والتي وقعت في أكتوبر من عام 2006 يمكن أن تلخص في ثلاث موضوعات رئيسية:-

1. اقتسام السلطة.

2. اقتسام الثروة.

3. الترتيبات الأمنية.

إن الاتفاقية تؤكد على المساواة أمام القانون، الحريات الأساسية التعددية السياسية ونظام الحكم الاتحادي.

لقد خلقت اتفاقية سلام الشرق مجلس تنسيق ولايات شرق السودان لتعزيز التنسيق والتعاون بين ولايات شرق السودان الثلاث (كسلا، القضارف وولاية البحر الأحمر). وهذا المجلس سيعزز الوحدة الثقافية والسياسية للإقليم. وأدت الاتفاقية لوظيفة مساعد الرئيس (راجع اتفاقية السلام والتنمية) والذي سيعين من قيادات جبهة الشرق والذي سيشرف على عمل مجلس تنسيق ولايات شرق السودان وكذلك على عمل صندوق تنمية وإعادة إعمار شرق السودان. وثمة وظيفة في مستوى أعلى أفرزتها الاتفاقية هي مستشار للرئيس. بناءً على الاتفاقية، أن يمثل مواطنو شرق السودان تمثيلاً كافياً في :-

1. الهيئة التشريعية القومية.

2. الهيئة القضائية القومية.

3. الخدمة المدنية القومية.

4. المفوضيات القومية بما في ذلك مفوضية مراجعة الدستور القومي، مفوضية الانتخابات القومية، مفوضية الخدمة المدنية القومية، مفوضية حقوق الإنسان، مجلس التعداد السكاني، مكتب المظالم العامة ومفوضية الأرض.

5. المؤسسات التعليمية: يجب تشجيع استعمال اللغات المحلية في المستوى التعليم الأساس ويكون الوسيلة لرفع الثقافة والتعليم في شرق السودان.

6. العاصمة القومية.

7. وظائف في المستوى الولائي والتنفيذي والتشريعي والقضائي. واتفقت الأطراف على قيام صندوق التنمية وإعادة إعمار شرق السودان. وتركز الاتفاقية على استئصال الفقر والتوزيع العادل للثروة وتحسين الأحوال المعيشية لكل المواطنين.
8. القوات المسلحة. يدمج عدد محدد من محاربي جبهة الشرق في القوات المسلحة السودانية.

#### أهداف استراتيجية أخرى في الاتفاقية هي :-

- (أ) التأكيد على عودة وإعادة توطين اللاجئين والمبعدين عن مناطقهم داخلياً.
- (ب) التأكيد على أن جميع برامج التنمية تلبى الحاجات المحددة للمرأة.
- نفذت اتفاقية سلام الشرق ونتيجة لذلك فقد توقفت الحرب في ذلك الجزء من الوطن. وقد رجع كل المحاربين لديارهم ويعيشون الآن حياة مدنية عادية (أولئك الذين لم يختاروا الانضمام للقوات المسلحة).
- وسنختم هذه الورقة بترار المقدمة والمبادئ العامة لاتفاقية السلام الشامل والتي توضح الآتي :-

بما أن أطراف الاتفاقية يرغبون في حل النزاع في السودان بطريقة عادلة ودائمة بمعالجة الأسباب الأساسية للنزاع وقيام نظام للحكومة يمكن تقاسم الثروة والسلطة بالتساوي وتضمن حقوق الإنسان و تستشعر عظم المسؤولية في أن هذا الصراع هو الأطول في أفريقيا، وأنه قد تسبب في خسائر فادحة في الأرواح ودمر البنيات التحتية للدولة، وأضاع ثروات اقتصادية، وسب معاناة لا توصف، واستشعاراً لمظالم تاريخية وعدم مساواة في التنمية بين الأقاليم المختلفة في السودان وذلك يحتاج لإزالة الظلم، واتفق الطرفان أن وحدة السودان المبنية على الرغبة الحرة لأهله، وأن الحكم الديمقراطي والمسئولية والمساواة والاحترام والعدل لكل المواطنين في السودان هو الأولوية وسيكون من أولويات الطرفين وأنه يمكن إزالة مظالم أهل الجنوب وتحقيق تطلعاتهم في المشروع الذي يعطي مواطني جنوب السودان الحق لإدارة وحكم شؤونهم في إقليمهم ويساهمون بالتساوي في الحكومة القومية، بالإضافة إلى أن مواطني جنوب السودان لهم حق تقرير المصير من خلال استفتاء يقررون في مستقبل وصفهم واتفقت الأطراف أيضاً لإقامة نظام ديمقراطي للحكم أخذين في الحسبان التنوع الثقافي والإثني والعرقي والديني وتعدد اللغات وأخذين في الاعتبار المساواة بين المرأة والرجل في السودان. واتفقت هذه الأطراف أيضاً على إيجاد حل شامل يعالج الترددي الاقتصادي والاجتماعي للسودان وأن لا يستبدل الحرب بالسلام فقط وإنما أيضاً بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم حقوق الإنسان الأساسية الإنسانية والسياسية لكل السودانيين.

#### الاقتراحات والحلول :

- ولتفادي النزاعات الاجتماعية والسياسية نقترح الآتي :-
- 1- الحكم الراشد – الشفافية، المحاسبية، المشاركة، سيادة القانون والعدل والمساواة.
  - 2- التحول الديمقراطي – الحقوق الأساسية وحرية الفرد. التبادل السلمي للسلطة من خلال صناديق الاقتراع.
  - 3- اللامركزية – تقاسم السلطة والثروة وسط المستويات المختلفة للحكم.
  - 4- استقرار العلاقات مع الدول المجاورة – هذا المقترح بناء على افتراض أن العلاقات الإقليمية المستقرة هي المتطلبات الأساسية للاستقرار الداخلي وأن السعي وراء العلاقات الخارجية يجب أن يعكس المصالح الكبيرة للدولة المعنية.
  - 5- التنمية الاقتصادية والاجتماعي المتساوية – استئصال الفقر ومحاربة الفساد.

جون دور ماجوك  
رئيس لجنة السلام بالإتابة  
مجلس الولايات

المراجع :-

1. معضلة الحركة الشعبية لتحرير السودان، نيينو نيكاكو، 2007/11/12، ص 1.
2. اتفاقية السلام الشامل، يحيى حسين، 2007/11/7، ورقة، الخرطوم.  
*اتفاقية الحركة الشعبية لتحرير السودان.*
3. العلاقة بين المجلسين في السودان، مجلس التشريع،. الدرديري محمد، ص 1.
4. اتفاقية الخرطوم، اتفاقية الحركة الشعبية لتحرير السودان.  
*المجموعة الدولية للكوارث، يوليو 2005.*
5. اتفاقية السلام الشاملة بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان، 2005/1/9، ص 65.
6. اتفاقية السلام الشامل، تلخيص كتيب، ص 21.
7. اتفاقية السلام الشامل، يحيى حسين، تلخيص ورقة، 2007/11/7.
8. كوارث دارفور حقائق وحلول، د. فاروق عبد الله آدم أتييم، ص ص 1-4.
9. اتفاقية سلام دارفور، أبوجا 2006/5/5، ص 3.
10. اتفاقية سلام دارفور، أبوجا 2006/5/5، ص ص 9، 10، 11، 13، 18، 22.
11. اتفاقية سلام دارفور، أبوجا 2006/5/5، ص ص 13، 14، 15، 16، 17.
12. اتفاقية سلام دارفور، ص 20.
13. اتفاقية سلام دارفور، ص 25.
14. اتفاقية سلام دارفور، ص 29.
15. اتفاقية سلام دارفور، ص 29.
16. اتفاقية سلام دارفور، ص 31.
17. اتفاقية سلام دارفور، ص 31.
18. اتفاقية سلام دارفور، ص 31.
19. اتفاقية سلام الشرق، د. حسين الحاج علي، ورقة قدمت في ورشة عمل عن العين وتحديات السلام والتنمية في السودان.
20. اتفاقية سلام الشرق، أسمر 2006/10/14، بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان.
21. اتفاقية سلام شرق السودان 2006/ /14
22. اتفاقية السلام الشامل 2005/1/9